الأزهر فى عصر أسرة محمد على

عندما اشتعلت الثورة العرابية كان الشيخ محمد العباسى المهدى يتولى مشيخة الأزهر والإفتاء معا، ولم يكن من أنصارها. فلما انتصرت الثورة فى مراحلها الأولى، وسقطت وزارة رياض باشا أوعز أحمد عرابى باشا وصحبه إلى بعض الشيوخ أن يرفعوا شكايتهم من معاملته إلى ولاة الأمر. وكانت بهم موجدة عليه، إذ كان وضع نظام امتحان لإجازة العلماء للتدريس. زد على هذا خلافهم معه بشأن توزيع الجراية. وتم التحقيق معه. واقتنعت اللجنة بعدم جدية الشكوى. لكنها كانت تعلم موقفه من عرابى وصحبه. فآثرت أن تبقيه مفتياً، لكن أن تسند مشيخة الأزهر إلى الشيخ محمد الانبابى، وأيدتها الحكومة فيما ارتأته.

ويصف لنا لويس صابونجى زيارته بصحبة عرابى للشيخ الانبابى شيخ الأزهر، فيقول: «إن الشيخ كان جالساً على وسادة فنهض واقفاً. وتقدم خطوات نحو عرابى محتفياً به. وقد خلع عرابى نعليه عند دخول الحجرة إجلالاً للشيخ وقبل يده، وكان مع الشيخ نفر من العلماء فتقدموا وسلموا على عرابى، وحفوا من حوله مرحبين».. وعندما شجر النزاع بين الخديوى والوزارة بإزاء المذكرة التى تقدمت بها انجلترا وفرنسا فى مايو ١٨٨٢، تقصدان بها إشاعة الفرقة فى البلاد لإيجاد مبرر للتدخل. أبرق الشيخ الانبابى إلى بلنت. شاعر الأحرار صديق القضية الأيرلندية. المتعاطف مع العرابيين: «من الشيخ الانبابى شيخ الإسلام: سُوى الخلاف بين الوزارة والخديو. والحزب الوطنى راض عن عرابى. والجيش والأمة يتحدان».

لكننا نرى دوريش باشا حين يرسله السلطان العثمانى إلى مصر يظهر دهشته من جرأة المصريين، وخاصة علماء الأزهر، وحماستهم وتعاطفهم مع عرابى، واستثنى الشيوخ العباسى والبحراوى والسادات والانبابى، فقد انحازوا إلى الخديو .

وأرسل صابونجى رسالة إلى بلنت فى ١١ يونيو ١٨٨١، يقول فيها إن الشيخ عليش أفتى بأنه لا يجوز أن يكون توفيق حاكماً للمسلمين بعد أن باع مصر للأجانب باتباعه ما يشير به القنصلان الانجليزى والفرنسى. ولذلك وجب عزله، وأن مسلمى مصر وأقباطها يؤيدون عرابيا على السواء، وليس يخرج على عرابى من المديرين وعددهم أربعة عشر إلا ثلاثة، وإن الشيخ الانبابى تمارض كى لا يحرج فى حضور درويش من الخديو والحزب الوطنى.

ولما بدأ الغزو الإنجليزى لمصر بضرب الإسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢، وأسفر توفيق عن وجهه الخائن، كوّن الثوار جمعية شعبية كبيرة عقدت اجتماعها فى ٢٢ يوليو، وسُجِّل فيه فتوى الشيوخ عليش والعدوى والحلفاوى بمروق الخديوى، وتقرر رفض قراره بعزل عرابى، والاستمرار فى الدفاع ضد الإنجليز، ووقعه جمع هائل من علماء الأزهر فى طليعتهم الشيخ محمد الانبابى شيخ الأزهر. وطفق العلماء يعقدون الاجتماعات ويلقون خطبهم الحماسية، والقصائد الثورية الدالة على إباء الضيم. وكانت هذه صورة مضيئة لعلماء الأزهر.

أما الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده فكان ثائراً، لكنه لم يكن عُرابياً، كما يروى لنا الأستاذ العقاد فى كتابه «عبقرى الإصلاح والتعليم الإمام محمد عبده» لأنه كان يخالف الزعيم أحمد عرابى فى برنامجه العلمى، ولم يجمع

العزم على تأييد العرابيين إلا لتوحيد الصفوف فى وجه المحتل، بعد التجاء الخديو الخائن توفيق إلى انجلترا، وبدرت بوادر الاحتلال بمشايعته، فأقدم، ولم يحجم لحظة عن مناصرة العرابيين.

كان يؤيد الشكوى العامة، ويشترك فيها بقلمه ولسانه، لكنه كان يعيب على بعض الشاكين مزجهم بين الشكوى العامة، وبين شكواهم الصغيرة من قبيل فوات الوظائف والعلاوات، وكان بعض الشاكين ينقم من الوزارة رفع السخرة وتحريم الكرباج!! لأن مصالحهم فى زراعة أرضهم والانتفاع بموارد الرى كانت تقوم بموافقة المديرين على تسخير الفلاحين وتخويفهم بالضرب.

وكان يؤيد ثورة عرابى فى تنبيه الرأى العام وجمع كلمته لرفع الظلم وإصلاح نظام الحكم وإسناد المناصب الكبرى والحكومية عامة إلى الوطنيين، وفى إنهاض الأمة على أسس التربية والتعليم، وإعدادها للحكم النيابى المستقل، وصيانة نفسها من عبث الولاة والمتسلطين، لأنه كان سىء الظن بالنظم التى يقدمها الملوك والأمراء الشرقيون بيد أنه كان يخالف زعماء الثورة فى اتباع الخطة التى قد تؤدى إلى الشطط، وتفتح الباب للتدخل العسكرى الأجنبى. وكان قبل استفحال الخطب يلقى زعماء الثورة ليحذرهم عواقب الشطط إلى ما وراء الغاية المأمونة، وما قد يجره من سوء العاقبة، كما قال فى بيت طلبة عصمت باشا قائد الإسكندرية، «إن هذا الشغب قد يجر إلى البلاد احتلالاً أجنبياً يستدعى تسجيل اللعنة بسببه إلى يوم القيامة». وانصرفوا والزعيم عرابى يقول مبتسماً: «أبذل جهدى فى ألا أكون مورد هذه اللعنة».

وكان الإمام مؤيداً لوزارة رياض باشا فى برنامج الإصلاح، لا سيما رفع السخرة وتحريم الكرباج والتشديد فى محاسبة المديرين على سوء المعاملة،

ويؤيدها أكبر التأييد فى توسيع نطاق التعليم وتشجيع العاملين على نشر الثقافة. لكنه كان يأخذ على رياض باشا أن شهوة الحكم غلبته، فلم يعتزل الوزارة حين وجب اعتزالها.

وكان يؤيد الخديو فى سعيه للاستقلال عن رقابة انجلترا وفرنسا، لكنه كان ينكر عليه نفاقه فى اتباع هذه السياسة واستخدامها لتعزيز سلطته، والرجوع بسياسة القصر إلى مثل ما كانت عليه فى عهد أبيه اسماعيل، وعهود أسلافه من قبله.

فلما ضرب الأسطول الإنجليزى الإسكندرية انضم الأستاذ الإمام فى التو إلى العرابيين لأن الواقعة قد وقعت، فما وسعه إلا أن يكون مع قومه ولو كانوا مخطئين، وكان يتمثل ببيتى دريد بن الصمة:

أمرتهم أمرى بمنعرج اللوى فلم يستبينوا النصح إلا ضحى الغد؛
وهل أنا إلا من غزية إن غوت غويت، وإن ترشد غزية أرشد؟!

لكن بعد أن انتكست الثورة كان حساب المشايخ عسيراً: نفى بعضهم، وجرّد بعضهم، كما جرّد موظفون أزهريون. لكن هذه المحنة كشفت عن معادن الرجال، فكان من المشايخ من شايع الثورة وكان يدعو لها بالنصر وبالهلاك على الإنجليز إبان انتصارها، ثم اعتذر للخديو حين انتكست، مثلما فعل الشيخ عليش، وشبيه به الشيخ عبد الرحمن الإبيارى قاضى الاسكندرية والشيخ محمد بسيونى بيد أنه كان هناك رجال حقيقيون، ومن أبرزهم الشيخ حسن العدوى، ففى التحقيق معه سئل: «علم المجلس أنك أفتيت بعزل الجناب الخديو فهل هذا حقيقى أو لا؟.

فكان جوابه الصاعق: «لم تصدر منى فتوى فى ذلك، ولم أسأل فى هذه المادة، ومع ذلك فإذا جئتمونى بمنشور فيه هذه الفتوى، فإنى أوقعه!

وما فى وسعكم وأنتم مسلمون أن تنكروا أن الخديو توفيق مستحق للعزل لأنه خرج عن الدين والوطن!!» .

ويقول الأستاذ الإمام محمد عبده إن الشيخ على الليثى لم ينافق أو يداهن بإعلان الولاء للخديو ورجاء الصفح عما بدر، كما ضرب الشيخ محمد خليل الهجرسى المثل النادر فى الوفاء، إذ كان منفياً بالحجاز، فلما انتهت مدة نفيه بعثت إليه الحكومة تبلغه بالسماح له بالعودة إلى الوطن، لكنه رفض «حتى يعود عرابى، وحتى يموت توفيق أو يتنحى عن عرشه!!».

ولما استقرت الأمور للخديو بعد هزيمة العرابيين أعاد الشيخ محمد العباسى المهدى شيخاً للأزهر، لكن ما لبث أن انتهى إليه أن جماعة من التجار والأعيان يجتمعون للسمر أغلب الليالى فى دار الشيخ المهدى، يتأسفون لوجود الإنجليز، وموافقة الحكومة لهم. وقابل الخديو الشيخ فى ظرف عادى، فلم يُهش له أو يبش كعادته، بل بدره وقت انصرافه بقوله: «يا حضرة الأستاذ. الأجدر بالإنسان أن يشتغل بأمور نفسه، ولا يتدخل فيما لا يعنيه، ويجمع الجمعيات بداره» . ففجأه الشيخ بقوله: «إننى ضعفت عن حمل أثقال الأزهر، وأرجو أن تعفونى منه!!».

فغضب الخديو وقال: «ومن الإفتاء أيضاً؟!» قال: «نعم، ومن الإفتاء أيضاً».

ثم انصرف. وأمر الخديو بإعادة الشيخ محمد الانبابى للأزهر، وإقامة الشيخ محمد البنا للإفتاء.

ونود هنا أن نذكر حادثة لها دلالتها، رواها لنا الدكتور سعيد إسماعيل على فى كتابه «دور الأزهر فى السياسة المصرية» نقلا عن «أحد الكتاب» كما يقول الدكتور سعيد: فقد سعى اللورد كرومر ليتعرف بشيخ الأزهر، فقيل له إنه معتكف فى حجرته بالجامع، لا يريم عتبتها لزيارة كائن من كان.

«ذهب اللورد لزيارة الأسد فى عرينه، أو الناسك فى صومعته، وكان حينذاك فى إبان بطشه وقوته، يهابه الكل، ويسارعون لتلبية أمره. وقد ظن أنه سيجد من شيخ الإسلام تابعاً ونصيراً، ودخل الأزهر، وسار بين أعمدته على بلاطه، فامتلأ رهبة وروعة، وراعه الصمت السائد، والطلبة الذين يتحركون فى صمت وخشوع، كأنهم الأشباح السارية. واستقبله وفد من المشايخ فى عمائم كبيرة، وأكمام واسعة طويلة، بطيئى الحركة، يسيرون فى تؤدة ووقار، ولا يحنون رءوسهم إلا ساعة الركوع والسجود. وسار بينهم يخترق الحجرات والأبهاء، وهو يتجرد فى كل خطوة من ثياب جبروته وكبريائه.. حتى إذا وصل إلى باب صغير أدى به السير إليه، كان العميد البريطانى العظيم قد أصبح فرداً يشعر بالضعف والخشوع، وفتح الباب، وتنحى الموجودون.. ودخل اللورد ومعه ياور السراى، فرأى نفسه فى حجرة مجردة من الأثاث والفراش عارية الأرض، مكشوفة البلاط، سكنة، يكتنفها شىء من الظلام إلا من شعاع ينفذ من نافذة نصف مغلقة، وفى واجهة تلك الحجرة دكة عالية عليها قطعة من بساط وقد تربع فوقها شيخ الإسلام والمسلمون فى ثياب بسيطة، وفى يده مسبحة يعد خرزاتها، ويتمتم بالتسبيح عليها، وهو مطرق برأسه، مستغرق فى نجواه. وأدار اللورد نظره حوله فلم يجد مقعداً، وتقدم خطوتين فلم يرفع الشيخ رأسه ولم يبادره بالتحية. ولبث يتمتم نجواه، وهو فى سكون وجمود. ووقف اللورد فى وسط الحجرة وارتبكت حواسه وشعر بأنه يتضاءل أمام ذلك الشيخ نحيف الجسد الساعى فى ذكره حتى لم يعد يشعر بنفسه، وبعد أن مرت فترة طويلة رفع الشيخ رأسه دون أن يتحرك من مكانه ونظر إلى اللورد نظرة هادئة عميقة، وقال بصوت لطيف: أهلاً وسهلاً. ثم مد يده

إليه فتناول هذه اليد ولثمها بشفتيه، واسترد الشيخ يده، ثم قال له: «فى أمـان الله.. فى أمان الله» ! !. وخرج اللورد يتعثر مدركاً حقيقة موقعه من هذه القلعة العتيقة.

تولى الشيخ إبراهيم الباجورى مشيخة الأزهر من سنة ١٨٤٧ إلى ١٨٦٠، وكان مولوعاً بالفنـون، حريصاً على كرامة العلماء، وكان يحضر عليه بعض دروسـه حاكم مصر عبـاس الأول، ولما تقدم به العمر وعلت به السـن عيّن هيئة للقيام بأعمال المشيخة برئاسة الشيخ مصطفى العروسى، وظلت الهيئة قائمة مقامه حتى وفاته فى سـنة ١٨٦٤. ثم عيّن الشـيخ مصطفى العروسى شيخاً للأزهر إلى سنة ١٨٧٠، وهو ابن شيخ الأزهر محمد العروسى «١٨١٨– ١٨٢٩» وحفيد شـيخ الأزهر أحمد بن موسـى العروسى «١٧٧٨– ١٧٩٣»، تلقى العلم عليهما، وقد اشـتهر بحسـن الإدارة والحـزم، وقام بإصلاحات كثيرة، واصطدم مع حاكم مصر، لأنه قام بفصل مدرسـين بالأزهر لم يكونوا على المستوى العلمى المطلوب، وعزل من منصبه. منع الاستجداء بالقرآن فى الطرقات، وحارب البدع والخرافات مؤكداً أنها من آثار الحكم العثمانى.

وكانت الولاية الأولى للجامع الأزهر للشـيخ محمد العباسـى المهدى من سـنة ١٨٧٠ إلـى ١٨٨٢، وكانت ولايته الثانية مـن ١٨٨٢ إلى ١٨٨٦ بعد الولاية الأولى للشـيخ شـمس الدين الانبابى سنة ١٨٨٢، فبدأ عهده بتنظيم شـئون الأزهر، فأعاد لأهـل الأزهر حقوقهم، ثم وضع قانونـاً للتدريس فى الأزهر، وقانوناً آخر لتنظيم الامتحان ومنح الشهادات.

أما ولاية الشيخ شمس الدين الانبابى فكانت من سنة ١٨٨٦ إلى ١٨٩٥، واصطدم مع الخديو عباس حلمى الثانى بسـبب رفض الخديو الموافقة على منح «كسـاوى التشـريف» التى أعدها لعلماء الأزهـر، كمكافأة لهم، بحجة

أن الشيخ الانبابى انحاز إلى علماء الشافعية، فقد كان شافعياً، وكنوع من الانتقام- فيما يبدو- أصدر الخديو قراراً بأن يعمل شيخ الأزهر من خلال مجلس إدارة للأزهر، فحد بذلك من سلطات شيخ الأزهر المطلقة، فأصبح مجلس إدارة الأزهر فى سنة ١٨٩٥ هو المسئول عن تنظيم الأروقة، ومنح العطايا، والموافقة على المقررات الدراسية، كما لم تعد للشيخ الكلمة العليا فى إعطاء الشهادات وتعيين المدرسين.

فلما تولى المشيخة الشيخ حسونة النواوى سنة ١٨٩٥، وضع قانوناً لتنظيم الأزهر اشتمل على ستة أبواب، أهمها أن يقوم بإدارة الأزهر مجلس عالٍ يكون رئيسه شيخ الأزهر، وأعضاؤه المفتى وشيوخ المذاهب الأربعة واثنان من الموظفين. وفتح المجال للإمام محمد عبده لمتابعة تنفيذ قوانين إصلاح الأزهر. انتهت ولايته الأولى سنة ١٨٩٩، وتولى مرة أخرى من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٠٩. وفى الحق لم تلق تولية الشيخ حسونة مشيخة الأزهر قبولاً حسناً عند علماء الأزهر، ذلك أنهم كانوا يرون أن فيهم من هو أكبر منه سناً وأكثر علماً، ولأنه جاء مؤيداً لتدريس الحساب والجبر والهندسة وتقويم البلدان، وكانوا ينفرون منها بدعوى أنها علوم مستحدثة صدرت عن الفرنجة!! ويتوهمون أنها ما أدخلت إلى الأزهر إلا للقضاء على العلوم الشرعية أو تقليل الرغبة فيها.

وفى عهده كانت حادثة رواق الشام: مرض أحد الطلبة بالطاعون، فلما اتصل الأمر بالمسئولين عملوا على عزله ونقله إلى المستشفى، لكن زملاءه أبوا، فقد خرج زميل لهم من قبل ولم يعد، واشتدت الملاحاة بين الأطباء والطلبة، وقال الأطباء إنهم أهينوا، فحضر المحافظ ووكيل الحكمدار، وجند كثير، واعتدى الطلاب على المحافظ وقذفوه ومن معه بالحجارة فأصيب

وكيل الحكمدار، وكان باب الرواق مغلقاً، فجاءت قوة عسكرية إضافية، وكسر الباب وأطلق الرصاص على الطلاب. ودخل الجند وقبضوا على من التقوه عالماً كان أو طالباً وبلغت عدتهم ٨٢ شامياً و ٢٣ مصرياً. وأصيب بالرصاص خمسة، مات بعضهم فى التو ومات بعضهم فيما بعد. وقد أخذ على الشيخ حسونة تقهقره عن الذهاب إلى المتهيجين قبل اشتداد ثورتهم، وموافقته للحكومة على أن يكتب خطاباً للداخلية، يبين فيه أن الشوام مخطئون، وفى غاية التعصب، ولا يطيعون الأوامر الرسمية، فيبرر بذلك إطلاق الرصاص عليهم، وإقفال الرواق عاماً كاملاً، ومحاكمة كثيرين منهم أمام المحاكم الأهلية، ومعاقبتهم بشديد العقوبات، فسلق العلماء والطلبة والعامة والغوغاء الشيخ حسونة فى مجالسهم بألسنة حداد.

لكن الشيخ بدأ يستعيد ثقتهم سنة ١٣١٦ هـ عندما وقف ضد الحكومة فى اقتراحها بشأن إصلاح المحاكم الشرعية، ذلك أنه عُرض فى مجلس شورى القوانين اقتراح بندب قاضيين من مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية ليشاركا قضاء المحاكم الشرعية العليا فى الحكم.

وجرت مناقشة بين الشيخ وبين رئيس النظار مصطفى فهمى، انتهت بأن فارق الشيخ المجلس مغاضباً محتجاً. وقد أكبر الناس موقف الشيخ، خاصة أنه سرت شائعة بأن الحكومة تريد هدم الشريعة. وأحفظ النظار على الشيخ إحفاظاً، لما رأوه من مواجهته لرئيسهم، وحرك فى صدورهم إحناً قديمة، فاستعدَوا الخديو على الشيخ، وحاول الخديو أن يثنى الشيخ عما ارتآه مخالفاً للشرع فما أفلح، وتألم لأسلوبه فى الرفض، فأصدر أمره يوم السبت ٢٤ من المحرم سنة ١٣١٧هـ بعزل الشيخ عن مشيخة الأزهر، وإقامة ابن عمه الشيخ عبد الرحمن القطب النواوى مكانه، وعزله عن الافتاء وإسنادها

إلى الشيخ محمد عبده المستشار بالاستئناف الأهلى. وهنا توافد العلماء على دار الشيخ يمدحونه ويثنون عليه، بعد أن تحققوا من بطلان ما اتهم به.

وتوفى الشيخ عبد الرحمن النواوى عن شهر واحد فى المشيخة. وتولى من بعده المشيخة الشيخ سليم بن أبى فراج البشرى. وكانت ولايته مرتين الأولى من سنة ١٨٩٩ إلى ١٩٠٢، والثانية من سنة ١٩٠٩ إلى ١٩١٧. وكان من قادة الحركة الإصلاحية فى الأزهر، الذين طالبوا برفع شأنه علماء وطلاباً. وصدر فى عهده القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الذى نص على تشكيل مجلس الأزهر الأعلى (الذى حل محل مجلس إدارة الأزهر)، وتكون من شيخ الجامع رئيساً، ومشايخ المذاهب الأربعة، ومدير عموم الأوقاف المصرية، وثلاثة من الخبراء فى التعليم والإدارة. وكان الهدف من القانون الاستفادة الكاملة من أوقاف الأزهر، والحد من انغماس علماء الأزهر فى السياسة.

وتولى الشيخ على محمد البيلاوى من ١٩٠٢ إلى ١٩٠٥، وكان مناصراً للثورة العرابية وصديقاً لشاعرها البارودى، ولهذا فصل من نظارة دار الكتب. وتجاوب مع محمد عبده فى حركته الإصلاحية، فسبب ضيقاً للخديو عباس، وقدم استقالته احتجاجاً على عدم تنفيذ خطوات الإصلاح.

وتولى الشيخ عبد الرحمن الشربينى من سنة ١٩٠٥- ١٩٠٦. وكان من أنصار القديم. ومناوئاً للجديد، فوقف ضد تيار الإصلاح الذى قاده الإمام محمد عبده، حتى إن الشيخين محمد عبده وعبد الكريم سلمان قدما استقالتيهما من مجلس إدارة الأزهر بعد تعيينه بستة أيام، ولم يكن مجلس الإدارة قد شرع بعد فى عمله، وكانت النية مجتمعة على إقصاء محمد عبده منه، وكان هذا شرط الشيخ الشربينى حتى يعمل فى إدارة الأزهر! وواضح أن الخديو لجأ إليه ليقضى على الإصلاح ودعاته، بعد أن يئس من الشيوخ

السابقين الذين أبوا أن يستجيبوا لرغبته، لكنه قدم استقالته عندما اختلف مع الخديو توفيق.

وتولى الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى من سنة ١٩١٧ إلى ١٩٢٧. وقد تتلمذ للشيخ الانبابى، واستصدر قانوناً فى عام ١٩٢٣ تقدم به خطوة نحو الإصلاح، وتم إنشاء أقسام علمية جديدة فى التفسير الحديث والفقه والأصول والنحو والأدب والتاريخ والمنطق والأخلاق. وساهم فى إصدار القانون ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذى أعطى الملك الحق فى تعيين شيخ الأزهر والمناصب الدينية الأخرى بناءً على أمر ملكى وليس بناءً على مرسوم ملكى. كان المرسوم الملكى من الحقوق الشخصية للملك، لا تجوز عليه المعارضة، أما الأمر الملكى فيسمح بتدخل رئيس الوزراء، أى إنه قيد الحق المطلق للملك فى التعيين. كما وقف ضد رغبة الملك فؤاد فى تعيين نفسه خليفة للمسلمين، بعد أن ألغى أتاتورك الخلافة فى تركيا، واحتج بأن مصر دولة محتلة، وبالتالى لا تصلح أن تكون دار خلافة. كما رفض الاستجابة لطلب الإنجليز بإغلاق الجامع الأزهر بعد أن أصبح بؤرة وطنية لثورة ١٩١٩، وقال إن بيت الله لا يصح أن يغلق. وفى عهده أصدرت هيئة كبار العلماء حكماً بإخراج الشيخ على عبد الرازق من «زمرة العلماء» بسبب كتابه «الإسلام وأصول الحكم»، ودعمته ببيان سخرت فيه من الشيخ ومن آرائه واستنتاجاته بقسوة. وكان الكتاب قد ووجه بعاصفة من النقد، لعل أشدها كان كتاب الشيخ محمد الخضر حسين «نقد الإسلام وأصول الحكم»، وكتاب الشيخ محمد بخيت «حقيقة الإسلام وأصول الحكم». وفى ٥ يونيو ١٩٢٦ أرسل الشيخ الجيزاوى للنائب العمومى خطاباً يبلغه بأن لديه تقريراً رفعه علماء الجامع الأزهر عن كتاب «فى الشعر الجاهلى» ألفه طه حسين

المـدرس بالجامعة المصرية، كـذّب فيه القرآن صراحـة، وطعن فيه على النبى صلى الله عليه وسـلم ونسـبه الشريف، وأهاج بذلك ثائرة المتدينين، وأتى بما يخل بالنظم العامة، ويدعو الناس للفوضى، وطلب اتخاذ الوسائل القانونية الفعالة الناجعة ضد هذا الطعن على دين الدولة الرسـمى، وتقديمه للمحاكمة، وأرفق بهذا البلاغ صورة من تقرير أصحاب الفضيلة الذين أشـار إليهم فى تقريره.

وتولى الشـيخ محمد مصطفى المراغى المشيخة مرتين: الأولى من ١٩٢٧ إلى ١٩٢٩، من ١٩٣٥– ١٩٤٥. وقد تتلمذ للشيخ محمد عبده، وتأثر بمنهجه الإصلاحى، ونادى بتوحيد المذاهب. وقد عدّل فى نظام هيئة كبار العلماء، ووضع شـروطاً قاسـية ينبغى توفرها فى العضو. كما أنشـأ مراقبة للبحوث والثقافة الإسـلامية تختص بالعلاقات والبعوث الإسـلامية والدعاة ومراقبة الكتب التى تهاجم الدين. وكانت اسـتقالته من ولايته الأولى رفضاً لمحاولة الحكومة حرمان شيخ الأزهر من بعض الأوقاف الخاصة به.

ونود هنا أن نشير إلى حادثة لها دلالتها: ذلك أنه عندما نشبت الحرب العالمية كان الملك فاروق متعاطفاً مع دول المحور، وخطب الشـيخ المراغى فى مسجد الظاهر بيبرس فى يوم الجمعة ١٩ سبتمبر ١٩٤١، وكانت القاهرة قد تعرضت لغارة جوية شديدة، فقال عن الحرب «لا ناقة لنا فيها ولا جمل» ، فغضب الانجليز، واحتجوا رسمياً، واعتبروا الشيخ المراغى من خصومهم. وعندما تولى الوفد الوزارة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ بأمر الإنجليز، وعلى رغم من أنف الملك فاروق، كان الشيخ المراغى بطبيعة الحال ضد الوفد، أضف إلى هذا أنه كان فى السـابق يكثر من الغمز واللمز بالنسبة للوفد فى دروسه التى كان يلقيها بجامع البوصيرى بالإسكندرية، وكان الملك يحضر هذه الدروس.

وعمل الوفد على تحريك طلاب الأزهر ضد شيخهم، بل إن بعض كبار العلماء مثل الشيخ عبد المجيد سليم، والشيخ محمود شلتوت جعل يتخذ مواقف معادية للشيخ المراغى. وفى ذلك الوقت نشطت إدارة الأزهر والمعاهد الدينية وعلى رأسها الشيخ المراغى فى الإعداد للاحتفال بالعيد الألفى للأزهر، وفقاً للتقويم الهجرى. وكان مقرراً أن يؤدى الملك صلاة الجمعة فى الجامع الأزهر ثم يستمع إلى الحديث الدينى الذى يلقيه الشيخ المراغى، ثم يدعو العلماء وكبار الضيوف إلى مائدة إفطار فى قصر عابدين. وهنا شجر النزاع بين القصر والوزارة: من يصدر بطاقات الدعوة: أهو رئيس الحكومة، أم شيخ الأزهر؟! وكان رأى القصر أن الاحتفال ذو صبغة دينية، فالأولى أن يوجه شيخ الأزهر الدعوات، بينما يرى مصطفى النحاس أن يوجه هو- أو وزير الأوقاف الدعوة. وكانت النتيجة أن تأجل الاحتفال، وصدر بيان من ديوان كبير الأمناء يوم ١٦ سبتمبر ١٩٤٢ بأن الملك يشكو التهاب اللوزتين، وبناء عليه فإن مأدبة الإفطار، وكذلك الاحتفال بالعيد الألفى بالأزهر سيؤجلان إلى موعد يحدد فيما بعد. ولم يتم هذا الاحتفال إلا فى عام ١٩٨٣!! ونتيجة لإثارة الوفد للطلاب والعلماء قدم الشيخ المراغى استقالته، واعتكف فى منزله بحلوان. وبقى موقف الشيخ المراغى معلقاً زهاء عشرة شهور لا يختلف فيها إلى الأزهر. وكان النحاس قد لجأ إلى السفير البريطانى يستعينه على إخراج الشيخ المراغى، فى الوقت الذى اتصل فيه السفير بأحمد حسنين رئيس الديوان، وطلب إليه توضيح الوضع القانونى لسلطة الملك فيما يتعلق بالأزهر والرؤساء الدينيين، وأشرف وكيل الديوان على إعداد المذكرة القانونية. لكن السفير لم يشأ أن يتورط فى مثل هذه المنازعات، فنصح للنحاس بالتعايش مع القصر. وراح رئيس الديوان أحمد حسنين يطلب إلى النحاس إصدار

تصريح باعتبار استقالة الشيخ المراغى كأنها لم تكن، لكن النحاس رفض.. قال النحاس إن من حقه قبول استقالة الشيخ لأن الشيخ قد أعاد القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بإلغاء القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠، الذى كان ألغى القانون ١٥ سنة ١٩٢٧، وإلغاء الإلغاء يعتبر إعادة!! ودلل على ذلك بأن الشيخ المراغى نفسه قد قدم استقالته إلى رئيس الوزراء وليس إلى الملك. لكن السراى قالت إن إلغاء الإلغاء لا يعتبر إعادة إلا إذا كان النص صريحاً. ودام السجال بين الطرفين نحواً من عشرة شهور إلى أن أقيلت وزارة الوفد فى أواخر عام ١٩٤٤، فعاد المراغى من جديد إلى مشيخة الأزهر فى يناير ١٩٤٥ وظل بها إلى أن توفى فى أغسطس ١٩٤٥.

وتولى الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى المشيخة من سنة ١٩٢٩ إلى ١٩٣٥، وألف كتاب العلم والعلماء، نادى فيه بضرورة إصلاح الأزهر، وحمل فيه على موقف الشيخ عبد الرحمن الشربينى، الذى وقف ضد الإصلاح؛ كما أصدر عدة كتب بعيدة عن مجال التراث كما جرت العادة، لعل أبرزها «السياسة والأزهر» . وفى عهده صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى تضمن إنشاء كلية للشريعة وأصول الدين، وكلية اللغة العربية، من أجل تخريج كوادر للتدريس بالأزهر والعمل فى القضاء والإفتاء بروح عصرية تتواكب مع المتغيرات السياسية. وكان يرى أن علماء الأزهر ينبغى لهم أن يعرفوا أصول السياسة إلى جانب علومهم الدينية. وقد تضمن القانون كذلك تأليف مجلس الأزهر الأعلى، الذى أصبح من حقه- وقتذاك- النظر فى القوانين واللوائح التى تنظم الأزهر. لكنه كان أكثر شيوخ الأزهر تعاوناً مع الملك فؤاد. وقد نكل الملك فؤاد فى عهده بالعلماء تشريداً أو فصلاً، ذلك أن القانون الذى صدر فى عهده أعطى الملك الحق فى تعيين شيخ الأزهر ووكيله وشيوخ المذاهب الأربعة والمعاهد.

وتولى الشيخ مصطفى عبد الرازق المشيخة من سنة ١٩٤٥ إلى ١٩٤٧ ونادى بتوحيد المذاهب. وقد تتلمذ للشيخ محمد عبده وقد ترجم فيما بعد رسالته عن التوحيد إلى الفرنسية كما شيد قاعة الإمام محمد عبده بالأزهر لتكون ملتقى للمؤتمرات الإسلامية، واهتم بالطلاب الوافدين، وألغى نظام الأروقة وأنشأ بدلاً منها مدينة سكنية، وأقر لهم راتباً شهرياً وصل إلى ١٥ جنيهاً شهرياً، وهو مبلغ أكثر من كافٍ فى تلك الأيام.

وقد ظهر تأثير محمد عبده وتأثير تراث جمال الدين الأفغانى فيه بوضوح. وبعد أن نال درجة العالمية بتفوق دفعه طموحه إلى السفر إلى جامعة السوربون، فدرس الفلسفة والآداب بها، ونهل من ثقافة الغرب، وانعكس هذا عليه كأستاذ للفلسفة بكلية الآداب. ودعا الأزهر إلى الانفتاح على الغرب، كما دعا إلى إصلاحات جذرية فيه، ولاقى فى سبيل ذلك كثير صعاب. وقد اختير شيخاً للأزهر على الرغم من أنه لم يكن من بين كبار العلماء، ولم يكن قد سبق له أن تولى القضاء الشرعى أو التدريس فى المعاهد الدينية كما يشترط القانون، لكن نظراً لاتفاق الملك والحكومة على اختياره، فقد صدر أمر ملكى بمعادلة تدريسه فى الجامعة بالتدريس فى المعاهد الدينية.

ثم تولى من بعده الشيخ محمد مأمون الشناوى المشيخة من سنة ١٩٤٨ إلى ١٩٥٠، وقد تتلمذ على الشيخين محمد عبده وأبى الفضل الجيزاوى، وأسهم فى الحركة الوطنية أثناء ثورة ١٩١٩، وقد وسع من دائرة البعوث الإسلامية سواء إلى العالم الخارجى أم وافدين منه إيماناً بوحدة العالم الإسلامى، وأرسل الطلاب الممتازين لتعلم الإنجليزية ليكونوا دعاة يشرحون الإسلام للغرب، واتفق مع وزارة المعارف على جعل الدين مادة أساسية

بالمدارس، كما أصدر مع مجموعة من العلماء بياناً شهيراً دعا فيه إلى الجهاد ضد اسرائيل، ورفض السلام معها عقب تقسيم فلسطين.

وولى المشيخة من بعده الشيخ عبد المجيد سليم مرتين الأولى: من سنة ١٩٥٠ إلى ١٩٥١، والثانية سنة ١٩٥٢. وكان من تلاميذ الإمام محمد عبده، فكان من دعاة الإصلاح بالأزهر، وكذلك دعا إلى التقريب بصورة عملية بين المذاهب، ودعا العلماء إلى أن يكونوا فقهاء أحراراً من كل مذهب، وأن يحكموا العقل، مثله فى ذلك مثل سائر تلاميذ الإمام محمد عبده، كما دعا إلى العمل على وحدة المسلمين دينيا وسياسياً، وأرسل رسائل بهذا المعنى إلى علماء البلاد الإسلامية.

وكان الملك فاروق يصطاف فى كابرى حين اطلع على عدد «آخر ساعة» الصادر فى ٢٩ أغسطس ١٩٥١، وفيه حديث منسوب إلى الشيخ عبد المجيد سليم، يفتى فيه بتحريم مراقصة الرجل لامرأة أجنبية عنه، وكان الملك يتردد على «الأوبرج» بشارع الهرم. فيراقص بعض السيدات الأجنبيات. كما أشار الشيخ إلى أن الحكومة تضن بالمال على رجال الأزهر، وعقّب: «تقتير هنا، وإسراف هناك». وأيقن الملك أنه المقصود بالنقد، فأرسل إشارة باللاسلكى من يخته الملكى إلى الديوان يأمر فيها بعزل الشيخ فوراً. ولم تسأل وزارة الوفد عن سبب هذا الأمر، وهى التى كانت تنعى على الملك مثل هذه التصرفات، بل وجدتها فرصة مواتية للتخلص من هذا الشيخ الذى يطالبها بالمزيد من الدعم المالى، فأوعزت إلى الشيخ أن يستقيل حفظاً لماء الوجه، استقال الرجل يوم ٣ سبتمبر. وكان وقع هذه «الإقالة» عنيفاً فى الأوساط الدينية داخل مصر وخارجها، وأرسلت برقيات الاحتجاج، لكنها كانت صرخات فى واد، ونفخات فى رماد.

كنا قد بدأنا هذا الفصل بموقف الأزهر من الثورة العرابية، ونختمه بموقفه من ثورة ١٩١٩، وفى الحق إنه كان للأزهر دور بارز فيها، ذلك أن الأزهريين كانوا تقدموا صفوفها مشعلين روح الثورة، وحاضين على الإضراب، احتجاجاً على الاحتلال، وكانت المظاهرات غالباً ما تبدأ من الأزهر، زد على هذا أن الاجتماعات العامة التى تبلغ عدة المشاركين فيها نحواً من ثمانين ألفاً غالباً ما كانت تعقد فى رحابه، وفيه تلقى الخطب النارية والقصائد الحماسية، وكان يتداول على منبره الأزهريون وطلبة المدارس والعلماء والمحامون والصحفيون والعمال بل والقسس.

وفى الحادى عشر من ديسمبر سنة ١٩١٩ وقع حادث بعث إلى الذاكرة ما فعله الفرنسيون إبان ثورة القاهرة الأولى، إذ قامت مظاهرة من طلبة الأزهر، ومن انضم إليهم منطلقة من ميدان الأزهر حتى شارع السكة الجديدة، حيث كانوا ينتوون الذهاب إلى دور معتمدى الدول، بيد أن الجنود الإنجليز لحقوا بالمتظاهرين قبل أن تصل المظاهرة إلى شارع الموسكى، وهاجموا المتظاهرين، فنكصوا على أعقابهم، والتجأ كثير منهم إلى الجامع الأزهر، فتعقبهم الجنود الإنجليز داخله بنعالهم وأسلحتهم، وأمعنوا فى الضرب والإيذاء، واقتحم الجنود مكاتب الإدارة، وحاولوا كسر الأبواب وثار المشايخ، وأسرعوا إلى شيخهم، فعقد اجتماعاً عاجلاً مع هيئة كبار العلماء، وكتبوا احتجاجاً شديد اللهجة، وأرسلوا نسخاً منه إلى السلطان فؤاد، وإلى رئيس مجلس الوزراء يوسف وهبة باشا وإلى اللنبى. وفزع اللنبى، فسارع بكتابة خطاب أسف لشيخ الأزهر، منتهزاً هذه الفرصة ليحث الشيخ على أن يستخدم نفوذه لمنع اتخاذ الأزهر مركزاً للثورة. وكان رأى علماء الأزهر أن استقرار مصر لا يكون بمنع المظاهرات والخطب فى الأزهر، وإنما يكون بالاعتراف باستقلال مصر،

وكتبوا بياناً بهذا الأسلوب إلى السلطان وإلى المندوب السامى البريطانى، وقام بمثل هذا علماء الإسكندرية وطنطا ودسوق ودمياط.

وفى الحق فإنه من أعظم إنجازات ثورة ١٩١٩ اتحاد عنصرى الأمة المسلمين والأقباط فى مواجهة المستعمر الإنجليزى الغاصب. وكان علم الثورة فى وسطه هلال، استبدلت صلبان ثلاثة بنجومه الثلاثة. وكان مشايخ المسلمين يخطبون أمام مذابح الكنائس، حتى الكنيسة المرقسية، بينما كان القساوسة والسيدات المسيحيات يخطبون على منابر المساجد حتى الجامع الأزهر. وكان من أبرز الخطباء المسيحيين القمص سرجيوس الذى قال ذات مرة: «إذا كان الاستقلال موقوفاً على الاتحاد، وكان وجود الأقباط فى مصر حائلاً دون ذلك، فإنى مستعد لأن أضع يدى فى يد إخوانى المسلمين للقضاء على الأقباط أجمعين، لتبقى مصر أمة متحدة مجتمعة الكلمة!!». إلى هذا الحد بلغت وطنية الرجل وكان حبه لوطنه.. ولم تقتصر جهود الأزهريين على مدينة القاهرة، بل تعدتها إلى طلبة الجامع الأحمدى والمدرسة الثانوية فى طنطا، وانضم إلى مظاهرتهم الكبرى طوائف الشعب على اختلافها، واتجه المتظاهرون صوب المحطة، لتكون خاتمة المطاف، لكن شرذمة من الجنود البريطان المرابطين بالمحطة انهالت على المتظاهرين العزل من أى سلاح رمياً بالرصاص، وبلغ عدد الضحايا من المتظاهرين تسعة عشر قتيلاً، وأربعين جريحاً.

وواكب هذا نبأ القبض على سعد زغلول ورفاقه، فأسرع العلماء إلى الرواق العباسى وعقدوا اجتماعاً خطيراً، وانتخبوا من بينهم لجنة لكتابة المنشورات- ويرى بعض المؤرخين المعاصرين أن هذا كان أول عهد مصر بالمنشورات السياسية- وتنظيم الخطابة من منبر الأزهر، والاجتماعات التى

تعقد حوله. واتجهت الحركة أول ما اتجهت إلى حصار اليهود فى مناطقهم وقتل الأرمن، أينما ثقفوهم، لأنهم جاهروا بالعداء للثورة. ولم يكد يمضى يومان على الحصار، حتى طلب اليهود وفداً من الأزهر للاتفاق معهم، فتوجه إليهم وفد من بعض العلماء وكبار الطلاب، وكان من العلماء الشيوخ أبو العيون والزنكلونى والغاياتى.

كذلك شارك مشايخ الأزهر فى تكوين الجمعيات السرية التى زاولت نشاطاً عنيفاً ضد المحتل، ومن أشهرها جمعية اليد السوداء، التى رأسها عبد الحميد البيلى المحامى، وأبو شادى بك، والشيخان مصطفى الغاياتى ومحمود أبو العيون. وكانت هذه الجمعية تثير الرأى العام، وتجمع الأموال فى سبيل الحركة وترسل خطابات تهديد إلى السياسيين الرجعيين، كما فعلت مع وهبة باشا. كما شارك الأزهريون فى تنظيمات الطلبة المحركة للثورة، واتخذت هذه التنظيمات شكل لجان، فكانت هناك لجان الأزهر، ولجان المدارس العالية، ولجان المدارس الثانوية. وكان مقر قيادة هذه اللجان- غالبا- هو الأزهر. وعندما أحست السلطة الإنجليزية دور الأزهر وراء أغلب أحداث الثورة، استدعت فى ٢ أبريل الشيخ محمد أبا الفضل الجيزاوى وطلبت إليه إغلاق الجامع الأزهر فرفض محتجاً بأنه مسجد تقام فيه الصلاة ولا يمكن أن توصد أبوابه فى وجوه المصلين، فطلبوا إليه ألا يفتحه إلا وقت الصلاة فرفض!.

وشكل الأزهريون قوة «البوليس الوطنى» التى ظهرت فى الشوارع، واشتركوا فى الإضرابات العامة. وفى العاشرة صباحاً من التاسع والعشرين من أبريل عقد اجتماع فى الأزهر، اشترك فيه مع طلاب الأزهر طلاب الكليات «المدارس العليا» والمدارس وقرروا استمرار الإضراب مالم تنفذ الشروط: إلغاء

وظيفة المستشـــار البريطانى لوزارة المعارف؛ فصل جميع الموظفين ومديرى المدارس والمدرسين الإنجليز من المدارس التابعة للوزارة؛ إلغاء تدريس اللغة الإنجليزيـــة من المـــدارس الحكومية، والاعتراف بـــأن الحماية قد انتهت، وأن الحركة فى مصر ليســـت دينية ولا وحشية، ولكنها حركة وطنية سلمية مطلبها الاستقلال التام.

وفى ٢ سبتمبر ألقى «السيد على محمد» الطالب بمعهد الإسكندرية الدينى على محمد سعيد باشا رئيس الوزراء بينما كان راكباً سيارته قنبلة انفجرت، ولكنهـــا لم تصبه. وقدم الطالـــب لمحكمة الجنايات، فقضت عليه فى فبراير ١٩٢٠ بالأشـــغال الشاقة عشر سنوات. وألقت الســـلطات الإنجليزية القبض فى نوفمبر على الشيخين أبى العيون والغاياتى لإصرارهما على إلقاء الخطب المثيرة فى الجامعة.

وكانت النتيجة المتوقعة لهذه الأحداث أن صدر القانون ٣٩ لسنة ١٩٢٠ عـــن الأحكام التأديبية فـــى الأزهر والمعاهد، الذى قـــرر أن يفصل أو يقطع راتب كل مدرس أو موظف يستعمل الجوامع أو المساجد فى إلقاء الخطب أو المحاضرات أو توزيع المنشـــورات، وتقررت عقوبة الطرد لكل طالب يشتغل بشـــىء من هذا، أو تثبت له علاقة سياســـية بأحد الأحـــزاب أو الجمعيات السياســـية، وأجاز لرجل الأمن أن يدخل المســـاجد لإخراج من يلقى خطبة سياسية أو يوزع منشورات.

***